

آليات التكيف الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في ظل انتفاضة الأقصى (دراسة مقارنة)
*Economic Means of Adaptations for Palestinian Refugees During Al-Aqsa
Intifada (A Comparative Study)*

محمود ابو الرب

قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين

بريد إلكتروني: abualrub@yahoo.co

تاريخ التسليم: (٢٠٠٤/٧/٢٤) ، تاريخ القبول: (٢٠٠٥/٢/٢٠)

الملخص

هدف هذا البحث إلى تحديد أهم آليات تكيف اللاجئين الفلسطينيين مع تدرج الأوضاع الاقتصادية وما رافقها من تدني مستوى المعيشة خلال انتفاضة الأقصى في الضفة الغربية وقطاع غزة ولتحقيق ذلك تمت الدراسة على عينة قوامها ٦٣٧ فرداً وهي تعادل ما نسبته ١% من مجتمع الدراسة، وتم توزيع الاستمارة بصورة طبقية عشوائية. وقد بينت النتائج أن اثر الحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي على الواقع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين، في الضفة الغربية، كان أشد وطأة على معظم المؤشرات قيد الدراسة. ومن اجل التكيف مع تدني مستوى المعيشة في ظل انتفاضة الأقصى قام اللاجئون الفلسطينيون باستنزاف مدخراتهم، وتركيز الإنفاق على الحاجات الأساسية، وتأجيل دفع فواتير المياه والكهرباء المستحقة، والاعتماد على المساعدات الإنسانية، والاقتراض من الأهل والأقارب، وزيادة ساعات العمل، والعودة للعمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي، وأحياناً زج بعض الأطفال إلى سوق العمل، أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة ربط الإغاثة بالتنمية

Abstract

The study aimed to identifying the means that enable the Palestinian refugees in the West-Bank and Gaza-Strip to over come the deteriorating economic situation , and the low standard of living during the Al-Aqsa intifada. To achieve that, the study was conducted on a sample of 637 persons, which represented %1 of the total refugees, astratified random sample used to collect the data .The study reveals that the Israeli military and economic blockades have seven economic impacts on the lifes of the Palestinian refugees . However , the refugees mange to adapt themselves to the new economic situation by many ways such as : the exhaustion of

savings , the spending on basic needs , the postponement of the payment of water and electricity bills , the financial borrowing from family and relatives , working over times , the intensification of agriculture and home-economy , and the use of children in the labor –market . In the light of the finding the researchers put forward a number of recommendation such as conncting reliefe with developments.

مقدمة

شهدت الأراضي الفلسطينية ، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨/٩/٢٠٠٠ ، حالة حرب شاملة شنتها إسرائيل على مختلف الأصعدة . فرضت حصارا عسكريا واقتصاديا خانقا ، وإغلاقا شاملا على جميع الأراضي الفلسطينية . فقد وصلت عدد أيام الإغلاق حوالي (٣٢٤) يوما ، بين عام ٢٠٠٠ وحتى منتصف عام ٢٠٠٣ . كما قامت بعزل المناطق الفلسطينية عن العالم الخارجي ، وقطعت أوصالها ، وحولتها إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض . وتواصلت عمليات القصف والاحتلال وإيقاع المزيد من الجرحى ومواصلة الاعتقالات . كما تواصلت عمليات التجريف والهدم وقلع الأشجار ، وحرق المزروعات ، وبناء المستوطنات ، وإقامة جدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي . حيث تم مصادرة (٣٧٥٥٨١) دونما منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى منتصف عام ٢٠٠٢ .

نتيجة لهذه السياسة العدوانية الإسرائيلية الهادفة إلى احتجاز عملية النمو والتنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني ، تراجعت جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية . فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حوالي (٣,٨ %) ليصل إلى (٤,٢٣٦) مليار دولار عام ٢٠٠١ ، (٧٠ % في الضفة الغربية و ٣٠ % في قطاع غزة) .

وانخفض إجمالي الدخل القومي الحقيقي (١٢,٧ %) ليبلغ (٤,٧٣٦) مليار دولار موزعة بين الضفة الغربية (٧١ %) وقطاع غزة (٢٩ %) . وانخفض إجمالي الدخل القومي الحقيقي المتاح حوالي (٤,٣ %) ليبلغ (٥,٧٦٣) مليار دولار . أما على صعيد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فقد انخفض حوالي (١٢,٤ %) ليبلغ (١٢٨٤) دولارا ، (١٢,٣ %) في الضفة الغربية (١٤٤٢,١) دولارا و (١٩ %) في قطاع غزة (١٠٦٦,٤) دولارا . كما تراجع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الحقيقي حوالي (١٦,٦ %) ، (١٦,٦ % في الضفة الغربية و ١٦,٢ % في قطاع غزة) . بينما انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي المتاح (٩ %) ، (٩,٢ %) في الضفة الغربية مقابل ٦,٢ % في قطاع غزة) . أما بخصوص الإنفاق الاستهلاكي النهائي فقد تراجع حوالي (٣ %) في عام ٢٠٠١ ليصل إلى (٥,٥٧٦) مليار دولار ، (٧١ % في الضفة الغربية مقابل ٢٩ % في قطاع غزة) . بينما ارتفعت أسعار المستهلك (٥,٧ %) عام ٢٠٠٢ ، (٦,١ % في الضفة الغربية و ٢,١ % في قطاع غزة) . (ماس المراقب الاقتصادي - ١٠ - ٢٠٠٣ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٤) .

لقد كانت سوق العمل هي الأكثر تأثراً بالحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني أثناء انتفاضة الأقصى . فقد وصل معدل البطالة إلى مستويات قياسية ، لم يشهدها الاقتصاد الفلسطيني من قبل . حيث بلغ معدل البطالة في الربع الأخير من العام ٢٠٠٢ (٣١ ٪) في الضفة الغربية و (٤٦,٣ ٪) في قطاع غزة . وكان معدل البطالة في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية . فقد تغير هذا الوضع في العام ٢٠٠٣ ، حيث سجل معدل البطالة (٣١,٣ ٪) في الضفة الغربية مقابل (٢٨,٥ ٪) في قطاع غزة . نتيجة تردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية خلال فترة انتفاضة الأقصى انخفض دخل (٦١,٥ ٪) من مجمل الأسر الفلسطينية و (٦٨,٩ ٪) من أسر اللاجئين . في حين فقدت (٤٨,٧ ٪) من الأسر أكثر من نصف دخلها . كما انخفض دخل (٦٥,٦ ٪) من الأسر في الضفة الغربية مقابل (٥٣,٤ ٪) في قطاع غزة . أما بخصوص الدخل الشهري الوسيط فقد انخفض من (٢٥٠٠) شيكل قبيل انتفاضة الأقصى إلى (١٥٠٠) شيكل خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٤ . حيث تراجع الدخل الشهري الوسيط في الضفة الغربية من (٣٠٠٠) شيكل إلى (١٥٠٠) شيكل ، في المقابل انخفض من (١٨٠٠) إلى (١٠٠٠) شيكل في قطاع غزة . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٤) .

إن التراجع الحاد في جميع المؤشرات الاقتصادية ، وتعاقد حدة الإجراءات العدوانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية ، دفع معظم الأسر الفلسطينية ، خلال انتفاضة الأقصى ، إلى البحث عن آليات تكيف ذاتية للتعيش مع تردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وإيجاد حلول إبداعية تعزز صمودها اقتصادياً على أرض الوطن .

تتكون هذه الدراسة من المقدمة والإجراءات العلمية المستخدمة في البحث ، وخصائص العينة واطر الحصار الاقتصادي الإسرائيلي على معيشة اللاجئين ، وآليات التكيف مع تردّي الأوضاع الاقتصادية ، ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضيات ، وفي النهاية تم استنتاج بعض النتائج والتوصيات .

مشكلة الدراسة

أدت الحرب المستمرة التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وتصفيد إجراءاتها القمعية والتعسفية منذ بداية انتفاضة الأقصى إلى الانخفاض الحاد في متوسط دخل الأسر اللاجئة ، مما أثر سلباً على مستوى حياتها المعيشية . وقد رافق ذلك تغير في سلوك استهلاك الأسر ونمط عملها وحياتها . فما الأساليب والأدوات التي استخدمتها الأسر اللاجئة في وطنها للتكيف مع انخفاض مستوى دخلها ، وعززت صمودها اقتصادياً ؟

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين آليات تعایش أسر اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين انخفض دخلهم ، مع تردّي الأوضاع الاقتصادية ، في ظل انتفاضة الأقصى . كما سيتم التعرف إلى العوامل الاقتصادية التي عززت صمود اللاجئين في وطنهم وإبراز مدى مرونة اللاجئين التكيف

مع تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

أهمية الدراسة

جاءت هذه الدراسة من واقع انتفاضة الأقصى ، و حياة اللاجئين الفلسطينيين لمعرفة وتحديد ومقارنة اثر الإجراءات الإسرائيلية على الواقع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين واليات تكيفهم وصمودهم في الضفة الغربية في قطاع غزة . تكمن أهمية الدراسة في أنها محاولة للوقوف على إبراز آليات تكيف الأسر اللاجئة مع تردّي الأوضاع الاقتصادية في ظل انتفاضة الأقصى . مما يساعد أصحاب القرار ، في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والأفراد ، على تحسين الخدمات المقدمة لهذه الأسر وتطويرها .

فرضيات الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى فحص الفرضيات الصفرية التالية :

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) والتركيز على الأساسيات دون الاهتمام بالكماليات .

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) والاعتماد على المساعدات .

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) واللجوء إلى الاقتراض من الأقارب والمعارف كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة .

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) وزيادة عدد ساعات العمل ، كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة .

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) والعودة للعمل في قطاع الزراعة والاقتصاد المنزلي ، كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة .

٦- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) والاعتماد على عمالة الأطفال ، كوسيلة من وسائل التكيف مع تدني مستوى المعيشة .

حدود الدراسة

- اقتصرت الدراسة على أسر اللاجئين في وطنهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) .
- تعالج الدراسة فترة انتفاضة الأقصى فقط .

الدراسات السابقة

فيما توافر من معلومات لم يعثر الباحث على أية دراسة تهتم بتحليل آليات تكيف اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مع تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل انتفاضة الأقصى . لذلك حاول الباحث الاستفادة من بعض الدراسات العامة في تأطير مشكلة الدراسة وادواتها والوسائل الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات وتفسيرها .

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية بإجراء دراسة لتقدير الفقر بالمشاركة ٢٠٠٢ ، هدفت إلى بلورة سياسات اقتصادية واجتماعية للحد من مشكلة الفقر . حاولت الدراسة إشراك الفقراء في تحديد احتياجاتهم الأساسية ، وأخذ رأيهم في كفاية عمل المؤسسات الداعمة وكفاءتها للحد من ظاهرة الفقر . كما تطرقت الدراسة إلى اثر الفساد المالي والإداري المتفشي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على الفقراء .

أعد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ١٩٩٨ تقريراً بعنوان " الفقر في الأراضي الفلسطينية " . اعتمد هذا التقرير على مسح إنفاق الأسرة ، وبين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للأسر الفقيرة ومدى انتشار الفقر جغرافياً . فقد تبين أن الفقر ينتشر بشكل كبير في مخيمات اللاجئين والريف الفلسطيني .

وفي تقرير الفريق الوطني الفلسطيني لمكافحة الفقر ، الذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الاقتصادي الفلسطيني عام ١٩٩٨ ، وذلك بهدف تحديد حجم المشكلة ورسم سياسات للحد من انتشارها ومكافحتها ، توصل هذا التقرير إلى تحديد خط الفقر العادي بمتوسط دخل الأسر (١٣٩٠) شيكل شهرياً وخط الفقر المدقع بمتوسط دخل شهري (١١٤٠) شيكل في الشهر .

وقد بينت دراسة (هديل قزاز ونادر سعيد ١٩٩٩) العوامل المؤثرة في ارتفاع نسبة الفقر وفي مقدمتها البطالة ، كما قامت بتحليل مظاهر الفقر ودور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية .

وفي دراسة (جميل هلال ومجدي المالكي ١٩٩٧) تم التركيز على خصائص الأسر المتلقية للمساعدات الإنسانية ونوعها ومدى كفايتها ومساهمتها في التخفيف من شدة الفقر ، كما بينت شروط الحصول على المساعدات وآلياتها من مؤسسات الدعم الاجتماعي .

وفي تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ ركز على صياغة سياسات لمكافحة الفقر بعد تحديد طبيعته وتطوره واتجاهاته ، كذلك بين أن قياس الفقر لا يقتصر على الدخل والاستهلاك ، وإنما يمكن استخدام المستوى الصحي والتعليمي كمؤشرات إضافية . كما ركز التقرير على أسباب الفقر واثرتفاوت في توزيع الدخل على ظاهرة الفقر وضرورة مشاركة الفقراء في عملية التنمية وفتح الأسواق أمام الفقراء .

وقد أبرزت دراسة صادرة عن هيئة الأمم المتحدة ١٩٩٧ ، دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية في التقليل من حدة الفقر ، وذلك من خلال زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة . وقد أكدت الدراسة على العلاقة العكسية بين النمو والفقر . كما وضحت الآثار السلبية التي لازمت سياسات التكيف الهيكلي على أصحاب الدخل المحدود وانعكاساتها على تدني مستوى معيشتهم .

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام الاستبانة لجمع البيانات ، وذلك من اجل وصف الواقع الاقتصادي للاجئين في وطنهم ، ونظرا للملاءمة هذا الأسلوب وأغراض الدراسة حيث تم توزيع الاستمارة على الاجئين في المدن والقرى والمخيمات . وتم كذلك الاستعانة بالنشرات والبيانات المنشورة وغير المنشورة لمركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . واختبرت فرضيات الدراسة بطريقة مربع كاي ، وتم معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) . تضمن مجتمع الدراسة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة .

عينة الدراسة

نفذت الدراسة على عينة بلغت (٦٣٧) فردا . تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية ، وتوزعت بين الضفة الغربية (٢٢٢) أي (٣٤,٩%) وقطاع غزة (٤١٥) أي (٦٥,١%) من مجموع العينة . وشكلت هذه العينة ما نسبته (١%) من جملة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم (١٨) سنة فأكثر . وقد سحبت مفردات العينة بصورة طبقية عشوائية ، وبلغ هامش الخطأ ($\pm 3\%$) . وقد تم التركيز في الدراسة على أفراد العينة الذين انخفض مستوى معيشتهم وكان عددهم (٤٨٢) فردا أي (٧٥,٧%) من مجموع أفراد العينة . (٣٩% في الضفة الغربية و ٦١% في قطاع غزة) .

النتائج والمناقشة

خصائص العينة

تبين من المسح أن (٤٩,٥%) من أفراد العينة في الضفة الغربية ذكور و (٥٠,٥%) إناث وفي المقابل كانت (٥٣%) ذكورا في قطاع غزة و (٤٧%) إناثا . وأظهرت النتائج أن العمر الوسيط للعينة كان (٣٣) سنة . وقد بينت النتائج أن (٣٦,٥%) من أفراد العينة في الضفة الغربية بلغت أعمارهم بين (٢٩ - ١٩) عاما ، وفي قطاع

غزة كانت نسبتهم (٤٣,٤ %) وأن (٤١,٤ %) كانت أعمارهم (٣٠ - ٤٩) عاما في الضفة الغربية و (٤٦,٣ %) في قطاع غزة، وأن (١٤,٤ %) وصلت أعمارهم (٦٥ - ٥٠) عاما في الضفة و (٨,٤ %) في قطاع غزة، وأما الذين بلغت أعمارهم أكثر من (٦٥) عاما وكانت (٧,٧ %) في الضفة الغربية و (١,٩ %) في قطاع غزة. كما أشارت النتائج إلى أن (٧١,٢ %) كانوا من المتزوجين في الضفة الغربية و (٧٠,٤ %) في قطاع غزة، أما العزاب فكانت نسبتهم (٢١,٢ %) في الضفة الغربية و (٢٥,١ %) في قطاع غزة، وبلغت نسبة الأرامل (٦,٨ %) في الضفة الغربية و (٢,٩ %) في قطاع غزة، وأما المطلوق والمطلقات فبلغت نسبتهم (٠,٨ %) في الضفة الغربية و (١,٤ %) في قطاع غزة وبخصوص الحالة العملية تبين أن (٣٢,٩ %) من أفراد العينة قد عملوا في الضفة الغربية و (٤٧,٣ %) في قطاع غزة، وأفاد (١٨,٨ %) بأنهم عاطلون عن العمل في الضفة الغربية و (١١,٦ %) في قطاع غزة، وأما ربوات البيوت فكانت نسبتهم (٣٦,٦ %) في الضفة الغربية و (٢٣,٧ %) في قطاع غزة، والطلاب (٧,٧ %) في الضفة الغربية و (١٥ %) في قطاع غزة، والمتقاعدون (١,٨ %) في الضفة الغربية و (١,٢ %) في قطاع غزة وغير القادرين على العمل (٢,٣ %) في الضفة الغربية و (١,٢ %) في قطاع غزة. وعلى صعيد قطاع العمل تبين أن (١٠,٨ %) في الضفة الغربية و (٣٠,٥ %) يعملون في القطاع العام، وأما القطاع الخاص فبلغت نسبته (٥٢,٥ %) في الضفة الغربية و (٢٩,٨ %) في قطاع غزة، وتوزع الآخرون على باقي القطاعات الأخرى.

وبينت النتائج أن (١٦,٢ %) أمي أو ملم بالقراءة والكتابة في الضفة الغربية و (١٣,٧ %) حصلوا على تعليم أساسي في الضفة الغربية و (١٣,٣ %) في قطاع غزة، وان (٢٢,١ %) حصلوا على التعليم الثانوي في الضفة الغربية و (٢٦ %) في قطاع غزة، وان (٥٢ %) حصلوا على التعليم العالي في الضفة الغربية و (٥٥,٤ %) في قطاع غزة. وبينت نتائج الدراسة أن (٣٦,٥ %) من اللاجئين في وطنهم في الضفة الغربية يسكنون في المدن و (٣٨,٣ %) في قطاع غزة، وان (٢٧,٥ %) يعيشون في بلدات الضفة الغربية و (٣٢,٥ %) في قطاع غزة، وان (٣١,٤ %) يسكنون قرى الضفة الغربية و (٢٢,٧ %) في قطاع غزة، وان (٤,٥ %) يقطنون مخيمات الضفة الغربية و (٦,٥ %) في قطاع غزة. الجدول (١).

جدول (١) : التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب بعض الخصائص الاجتماعية والديمغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة - ٢٠٠٥

قطاع غزة	الضفة الغربية	الخصائص الخلفية	قطاع غزة	الضفة الغربية	الخصائص الخلفية
الحالة العملية			الجنس		
٤٧,٣	٣٢,٨	يعمل	٥٣	٤٩,٥	ذكر
١١,٦	١٨,٨	عاطل عن العمل	٤٧	٥٠,٥	أنثى
٢٣,٧	٣٦,٦	ربة بيت	العمر (الوسيط ٣٣ سنة)		
١٥	٧,٧	طالب	٤٣,٤	٣٦,٥	اقل من ٣٠
١,٢	١,٨	متقاعد	٤٦,٣	٤١,٤	٣٠ - ٤٩
١,٢	٢,٣	غير قادر على العمل	٨,٤	١٤,٤	٥٠ - ٦٥
المستوى التعليمي			١,٩	٧,٧	اكثر من ٦٥
٥,٣	١٦,٢	أمي ولملم	الحالة الزوجية		
١٣,٣	١٣,٧	أساسي	٢٥,١	٢١,٢	أعزب
٢٦	٢٢,١	ثانوي	٧٠,٤	٧١,٢	متزوج
٥٥,٤	٥٢	عالي	١,٤	٠,٨	مطلق
مكان السكن			٢,٩	٦,٨	أرمل
٤٨	٤٩,٥	مدينة	٠,٢	٠	منفصل
٦,٣	١٢,٢	بلدة	قطاع العمل		
١٣,٤	١١,٧	قرية	٣٠,٥	١٠,٨	عام
٣٢,٣	٢٦,٦	مخيم	٢٩,٨	٥٢,٥	خاص
٤١٥	٢٢٢	عدد الحالات	٣٩,٧	٣٦,٧	أخرى

أثر الحصار الاقتصادي الإسرائيلي على مستوى المعيشة

أدى الحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني إلى ارتفاع معدل البطالة لمستوى غير مسبوق، وانتشار الفقر بشكل واسع، مما دفع بالأوضاع الاقتصادية إلى مزيد من التدهور وتدني مستوى معيشة أسر اللاجئين.

وقد أشارت النتائج إلى أن (٣٩,٧%) من اللاجئين الفلسطينيين ساءت أوضاعهم المعيشية بشكل كبير (٤٥,٩%) في الضفة الغربية و (٣٦,٤%) في قطاع غزة). وأفاد (٢٩,٢%) من أفراد العينة أن أوضاعهم المعيشية ساءت إلى (٣٤,٢%) في الضفة الغربية و (٢٦,٥%) في قطاع غزة)، وأن (٢٤,٣%) من اللاجئين الفلسطينيين لم تتغير أوضاعهم المعيشية (١٨%) في الضفة الغربية و (٢٧,٧%) في قطاع غزة)، وأن (٤,٢%) من اللاجئين الفلسطينيين تحسنت أوضاعهم المعيشية في ظل انتفاضة الأقصى بنسبة (١٠,٩%) في الضفة الغربية و (٦%) في قطاع غزة)، فيما أفاد (٢,٥%) منهم أن أوضاعهم المعيشية تحسنت كثيرا (١٠,٩%) في الضفة الغربية و (٣,٤%) في قطاع غزة).

وعند دراسة أثر انتفاضة الأقصى على الأوضاع المعيشية لسكان المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، تبين أن (٣٦,١%)، من أفراد العينة، أوضاعهم المعيشية قد ساءت كثيرا (٤٤,٩%) في الضفة الغربية و (٣٢%) في قطاع غزة)، أما الذين ساءت أوضاعهم المعيشية فكانت (٣٤,٣%) من سكان المخيمات (٤٠,٦%) في الضفة الغربية و (٣١,١%) في قطاع غزة). في حين أفاد (١٩,٩%) من اللاجئين من سكان المخيمات أن وضعهم المعيشي لم يتغير (٤,٥%) في الضفة الغربية و (٣٤,٣%) في قطاع غزة)، وأن (٤,٢%) من أفراد العينة تحسنت أوضاعهم المعيشية (صفر في الضفة الغربية و (٤,٨%) في قطاع غزة)، (٦,٥%) من سكان المخيمات تحسنت كثيرا أوضاعهم المعيشية (صفر في الضفة الغربية و (٩,٥%) في قطاع غزة).

ويلاحظ من البيانات أعلاه أن معيشة اللاجئين في الضفة الغربية ساءت بزيادة (١٧,٢%) عن اللاجئين في قطاع غزة. وهذا يشير إلى تأثير الضفة الغربية بحدّة إجراءات الاحتلال الاقتصادية بشكل أكبر مقارنة مع قطاع غزة. أما بخصوص اللاجئين الذين لم تتغير أوضاعهم المعيشية فقد زادت في قطاع غزة بحوالي (٧,٨%)، والذين تحسنت أوضاعهم المعيشية زادت (٥,١%)، والذين تحسنت كثيرا زادت بنسبة (٢,٥%) عن اللاجئين في الضفة الغربية. وتعود الأسباب الأساسية في ذلك إلى سياسات السلطة الفلسطينية في توظيف العاطلين عن العمل في المؤسسات المدنية والأمنية وتوفير وظائف وفرص عمل وتوجيه المساعدات والاستثمارات العامة إلى قطاع غزة.

آليات تكيف اللاجئين الفلسطينيين مع تدني مستوى المعيشة

يتمتع الشعب الفلسطيني بشكل عام واللاجئون في وطنهم شكل خاص بمرونة عالية للتكيف مع انخفاض مستوى معيشة الأسرة. وقد أشارت نتائج المسح الميداني أن اللاجئين في وطنهم اعتمدوا أساليب مختلفة للتكيف مع تدني مستوى دخل الأسرة، خلال فترة انتفاضة الأقصى. وقد تمثل أهمها في ما يلي:

١- استنزاف المدخرات والمقتنيات

ساهم الحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي الشامل والمتواصل ضد الشعب الفلسطيني في ارتفاع نسبة البطالة، وفقدان مصدر الدخل الرئيسي أو انخفاضه. ومن أجل التكيف مع تدرج الأوضاع الاقتصادية لجأت معظم الأسر الفلسطينية إلى استنزاف مدخراتها النقدية و/ أو قامت ببيع مصاغ الزوجة، وبيع بعض قطع أثاث المسكن، فقد أفادت النتائج أن (٩٣%) من اسر اللاجئين استنزفت كل مدخراتها أو معظمها، حيث تقاربت هذه النسبة مع سكان المخيمات. (٩٦,٤% في الضفة الغربية مقابل ٩٠,٢% في قطاع غزة).

ويلاحظ من البيانات أعلاه أن اسر اللاجئين في الضفة الغربية زاد استنزاف مدخراتها ومقتنياتها بنسبة (٦,٢%) عن اسر اللاجئين في قطاع غزة. وهذا يعود بشكل رئيسي إلى شدة الحصار الاقتصادي والعسكري على الضفة الغربية وامتلاك اللاجئين في الضفة الغربية مدخرات أكثر منهم في قطاع غزة.

٢- تركيز الإنفاق على الحاجات الأساسية

أدى انخفاض الدخل المتاح للاجئين الفلسطينيين إلى توجيه إنفاقهم على الحاجات الأساسية دون الاهتمام بالكماليات، وتخفيض عدد الوجبات وكمية الطعام ونوعيتها.

وأفادت النتائج أن (٧٨,٦%) من اللاجئين في وطنهم وجهوا معظم إنفاقهم على الحاجات الأساسية (مواد غذائية وملابس ومسكن)، (٧٨,٨% في الضفة الغربية و٨٧,٥% في قطاع غزة). وأما على صعيد سكان المخيمات فقد بينت النتائج أن (٥٨,٥%) من أفراد العينة وجهوا معظم إنفاقهم على الحاجات الأساسية، (٨٧,١% في الضفة الغربية و٨٥% في قطاع غزة).

ويستنتج من البيانات أعلاه أن اللاجئين الذين ركزوا إنفاق الدخل المتاح على الحاجات الأساسية في قطاع غزة زادت بنسبة (٨,٧%) عن اللاجئين في الضفة الغربية. وتعود الأسباب في ذلك إلى تدني مستوى المعيشة وازدياد ارتفاع معدل البطالة وانتشار الفقر بشكل أوسع بين أوساط اللاجئين في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية.

جدول (٢) : النسبة المئوية للاجئين الفلسطينيين الذين استخدموا وسائل تكيف لتعزيز صمودهم خلال انتفاضة الأقصى ضد الحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي حسب مكان الإقامة - ٢٠٠٤

مكان الإقامة آليات تكيف	الضفة الغربية	قطاع غزة
١- استنزاف المدخرات	٩٦,٤	٩٠,٢
٢- التركيز على الأساسيات	٨٧,٨	٨٧,٥
٣- تأجيل دفع الفواتير	٦٠,٥	٦٩,٩
٤- الاعتماد على المساعدات	٣٠,١	٥٤,٩
٥- الاقتراض من الأقارب والمعارف	٣٣,٦	٤٩,٤
٦- زيادة عدد ساعات العمل	٣٤	٤٧,٦
٧- العودة للعمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي	٢٤	٢٨,٦
٨- الاعتماد على عمالة الأطفال	٨	١١,٥

٣ - تأجيل دفع فواتير الكهرباء والمياه

قام اللاجئون بتأجيل دفع فواتير المياه والكهرباء المستحقة بهدف التكيف مع تدني مستوى الدخل المتاح . فقد بينت النتائج أن (٦٦ ٪) من اللاجئين في وطنهم قاموا بتأجيل دفع الفواتير المستحقة عليهم للبلديات ، (٦٠,٥ ٪) في الضفة الغربية و (٦٩,٦ ٪) في قطاع غزة . بالمقابل قام (٧١,١ ٪) من سكان المخيمات بتأجيل دفع مختلف الفواتير المستحقة ، (٧٢,٧ ٪ في الضفة الغربية و ٧٠,٢ ٪ في قطاع غزة) .

لقد زادت نسبة تأجيل دفع الفواتير المستحقة بين أوساط اللاجئين في قطاع غزة بنسبة (٦,١ ٪) عن اللاجئين في الضفة الغربية . ويعود سبب تخلف دفع الفواتير المستحقة إلى عدم توافر قيمتها أو طمعا من البعض بقيام السلطة الفلسطينية بتغطيتها .

٤ - المساعدات الإنسانية

تعتبر المساعدات الإنسانية مصدر الدخل الرئيسي الوحيد أو أحد مصادر الدخل لمعظم اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين . ومع تردّي الأوضاع الاقتصادية وتراجع أداء وكالة الغوث على كافة الأصعدة زادت حاجة اللاجئين إلى المساعدات الإنسانية .

وأفادت النتائج أن (٥٤,٢ ٪) من اللاجئين في وطنهم اعتمدوا على المساعدات الإنسانية العينية أو النقدية للتكيف مع تدني مستوى الدخل . (٣٠,١ ٪ في الضفة الغربية و ٥٤,٩ ٪ في قطاع غزة) . أما بخصوص

سكان المخيمات فبينت النتائج أن (٤٧,٣%) من أفراد العينة اعتمدوا على المساعدات الإنسانية (٣١,١%) في الضفة الغربية و(٥٦,٧%) في قطاع غزة). ومن الجدير ذكره أن مصادر المساعدات كانت من الأهل والأقارب، ونقابات العمال، ووكالة الغوث، ومؤسسات السلطة، والمؤسسات الخيرية والدينية، والفصائل والأحزاب السياسية، والهيئات الدولية، والمؤسسات التنموية، والدول العربية، والبنوك المحلية، ولجان الإصلاح، والأصدقاء والمعارف. ويستنتج من البيانات أعلاه أن المساعدات الإنسانية للاجئين في قطاع غزة زادت بنسبة (٢٤,١%) عن الضفة الغربية. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل الفقر وتوجيه المساعدات بشكل أكبر إلى قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية.

٥ - الاقتراض من الأقارب والمعارف

بسبب فقدان مصدر الدخل، واستنزاف المدخرات لجأت الأسر إلى الاستدانة من الأقارب والشراء بالدين حتى تتكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة.

وبينت النتائج أن (٤٣,٢%) من اللاجئين في وطنهم لجأوا إلى الاستدانة من الأقارب والمعارف (٣٨,٢%) من الضفة الغربية و(٥٢,٣%) في قطاع غزة). أما سكان المخيمات فقد قام (٤٨,٤%) من أفراد العينة بالاستدانة من الأهل والمعارف (٤٢,٢%) في الضفة الغربية مقابل (٥٦,٣%) في قطاع غزة).

يلاحظ من البيانات أعلاه أن اللاجئين قاموا بالاقتراض من الأهل والأقارب والشراء بالدين في قطاع غزة بنسبة زادت (١٤,١%) عن مثيلتها الضفة الغربية. والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تدني الدخل المتاح في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية.

٦ - زيادة ساعات العمل

نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض الدخل المتاح، قام بعض اللاجئين بزيادة ساعات العمل في منشاتهم الخاصة أو البحث عن عمل إضافي خارج تخصصه. فقد بينت النتائج أن (٤٢,٣%) من اللاجئين في وطنهم قاموا بزيادة ساعات العمل (٣٤%) في الضفة الغربية و(٤٧,٦%) في قطاع غزة). أما سكان المخيمات فقد قام (٣٩,٩%) من أفراد العينة بزيادة ساعات العمل (٢٩,٨%) في الضفة الغربية و(٤٥,٩%) في قطاع غزة).

لقد كانت زيادة ساعات العمل في قطاع غزة أعلاه بحوالي (١٣,٦%) عن الضفة الغربية. والسبب الأساسي في ذلك يعود إلى تعرض الضفة الغربية للحصار العسكري المتواصل والإغلاق ومنع التجول وتجزئة وحدة السوق المحلي بشكل أشد من قطاع غزة.

٧- العمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي

شكل العمل في القطاع الزراعي والاقتصاد المنزلي في الأراضي الفلسطينية ملاذاً جيداً ومصدراً مهماً للدخل وقت الأزمات . فقد أظهرت النتائج أن (٢٦,٨ ٪) من اللاجئين في وطنهم اعتمدوا على العمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي (٢٨ ٪ في الضفة الغربية وفي المقابل ٢٨,٦ ٪ في قطاع غزة) . وأفادت النتائج أن (٢٥,٧ ٪) من سكان المخيمات لجأوا للعمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي (١٩,٧ ٪ في الضفة الغربية و ٢٩,٣ ٪ في قطاع غزة) .

إن عودة اللاجئين للعمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي تقاربت بين الضفة الغربية وقطاع غزة مع فارق بسيط (٠,٦ ٪) لصالح اللاجئين في قطاع غزة . أما على صعيد المخيمات فقد زادت نسبة اللاجئين الذين عادوا للعمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي بحوالي (٩,٦ ٪) عن سكان المخيمات في الضفة الغربية . وهذا يعود بشكل أساسي إلى توفر فرص العمل في القطاع الزراعي لسكان مخيمات قطاع غزة سواء كان لحسابهم الخاص أو بالأجر ، مقارنة مع سكان مخيمات الضفة الغربية .

٨- الاعتماد على عمالة الأطفال

كانت ظاهرة عمالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية محدودة جداً . ولكن عدم قدرة بعض أسر اللاجئين من الحصول على مصدر دخل منتظم دفعهم إلى زج أطفالهم إلى سوق العمل حتى تتكيف مع تدرج الأوضاع الاقتصادية . فقد أشارت النتائج أن (١٠,١ ٪) من اللاجئين في وطنهم اعتمدوا على عمالة الأطفال (٨ ٪) في الضفة الغربية و (١١,٥ ٪) في قطاع غزة . أما سكان المخيمات فقد أفادوا أن (١٣,٣ ٪) من الأسر لجأت إلى تشغيل أطفالها (٧,٩ ٪) في الضفة الغربية و (١٦,٥ ٪) في قطاع غزة .

إن الاعتماد على عمالة الأطفال بين أوساط اللاجئين في الضفة الغربية كانت أقل بحوالي (٣,٥ ٪) عما هو عليه في قطاع غزة . أما على صعيد المخيمات فكانت في الضفة الغربية أقل بحوالي (٨,٦ ٪) عما هو عليه في قطاع غزة . ويعزى السبب الأساسي في ذلك إلى شدة الفقر في قطاع غزة ، وتراجع حجم المساعدات الإنسانية التي تقدمها وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين واعتبار هذه المساعدات مصدر الدخل الوحيد لعدد كبير من أسر اللاجئين .

النتائج المتعلقة بالفرضيات

لغرض البحث سيتم دراسة البيات التكيف عند اللاجئين من حيث التباين في استخدام هذه الفروق بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) والتركيز على الأساسيات دون الاهتمام بالكماليات .

عند اختبار الفرضية المذكورة أعلاه تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة كما يظهر من الجدول (٤) ، وعليه فإن الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول : يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) عند اللاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، والتركيز على الأساسيات دون الاهتمام بالكماليات ، كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة خلال انتفاضة الأقصى . وهذا يعود بالأساس إلى انخفاض الدخل الشهري الوسيط للأسرة في الضفة الغربية (من ٣٠٠٠ إلى ١٥٠٠) شيكل ، أي ما نسبته (٥٠٪) ، خلال الربع الأول لعام ٢٠٠٤ ، مقابل انخفاض (من ١٨٠٠ إلى ١٠٠٠) شيكل في قطاع غزة ، أي ما نسبته (٤٤,٤٪) من إجمالي الدخل قبيل اندلاع انتفاضة الأقصى .

إن التراجع الحاد في متوسط دخل الأسرة دفعها إلى تغيير نمط استهلاكها حتى على الحاجات الأساسية المعتادة . حيث خفضت نفقاتها بشكل كبير على المواد الغذائية والملابس والسكن بهدف التكيف والصمود اقتصاديا بوجه الحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني .

جدول (٣) : نتائج اختبار مربع كاي للمتغير المستقل لدلالة الفروق في مستوى اثر أساليب تكيف اللاجئين الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى تبعا لمتغير مكان الإقامة - ٢٠٠٤

آليات التكيف	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى الثقة
١ _ التركيز على الأساسيات دون الاهتمام بالكماليات	٢١,٢٢٥	١٠	×٠,٠٢٠
٢ _ الاعتماد على المساعدات	٦٠,٩٣١	١٠	×٠,٠٠٠
٣ _ اللجوء إلى الاقارب من الأقارب والمصارف	٥٠,٤٦٦	١٠	×٠,٠٠٠
٤ _ زيادة عدد ساعات العمل	٥٧,٩٣١	١٠	×٠,٠٠٠
٥ _ العودة للعمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي	٢١,٤١٥	١٠	×٠,٠١٨
٦ _ الاعتماد على عمالة الأطفال	١٩,٣٦٨	١٠	×٠,٠٣٦

× دال على مستوى الثقة ٠,٠٥

قيمة مربع كاي الجدولة على درجات الحرية (١٠) هي (١٨,٣)

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) والاعتماد على المساعدات النقدية والعينية كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة . عند اختبار الفرضية المذكورة أعلاه تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة كما يظهر من الجدول رقم (٤) ، وعليه فإن الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول : توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) عند اللاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، والاعتماد على المساعدات النقدية والعينية ، كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة خلال انتفاضة الأقصى . وهذا يعود بشكل رئيسي إلى سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية في توجيه معظم المساعدات النقدية والعينية إلى قطاع غزة بسبب تدني مستوى الدخل والمعيشة ، وارتفاع معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية . إن استمرار تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وشدة الحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي على الضفة الغربية وما رافقها من أثار مدمرة على مختلف الأصعدة ، تستدعي إعادة النظر في سياسة تقديم المساعدات النقدية والعينية لتكون أكثر عدالة للشعب الفلسطيني بشكل عام واللاجئين بشكل خاص .

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) واللجوء إلى الاقتراض من الأقارب والمعارف كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة .

وبعد اختبار الفرضية أعلاه ، تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة كما يظهر من الجدول (٤) ، وعليه فإن الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول : توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) عند اللاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، واللجوء إلى الاقتراض من الأقارب والمعارف ، كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة خلال انتفاضة الأقصى . وهذا يعود بشكل أساسي إلى اتساع فجوة المعيشة بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، وأهمية التكافل الاجتماعي بين الأهل والأقارب في دعم اللاجئين وتعزيز صمودهم اقتصادياً .

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) وزيادة ساعات العمل ، كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة .

ونتيجة اختبار الفرضية أعلاه تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة كما يظهر من الجدول (٤) ، وعليه فإن الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول : توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) عند اللاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، وزيادة ساعات العمل كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة خلال انتفاضة الأقصى . وهذا يعود بشكل رئيسي إلى شح مصادر الدخل ، ووجود إمكانية زيادة عدد ساعات العمل ، وبخاصة في القطاع الخاص ومشروعات الأسرة .

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) والعودة للعمل في قطاع الزراعة والاقتصاد المنزلي ، كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة .

وعند اختبار الفرضية المذكورة أعلاه تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة اكبر من القيمة المحدولة كما يظهر من الجدول (٤) ، وعليه فان الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول : توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) عند اللاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، والعودة للعمل في قطاع الزراعة والاقتصاد المنزلي ، كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة . وهذا يعود بشكل رئيسي إلى اعتبار القطاع الزراعي والاقتصاد المنزلي ملاذا جيدا للعمل في فترة الأزمات ، سواء على مستوى أصحاب الأراضي الزراعية أو المستأجرين . وهذا يؤكد زيادة المساحة المزروعة في قطاع غزة بحوالي (٣,٩ %) ونقصانها (١,٧ %) في الضفة الغربية ، وارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بحوالي (٢ %) خلال انتفاضة الأقصى . (ماس - المراقب الاقتصادي ١٠ - ٢٠٠٣) .

٦- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للاجئين الفلسطينيين بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) والاعتماد على عمالة الأطفال ، كوسيلة من وسائل التكيف مع تدني مستوى المعيشة .

وبعد اختبار الفرضية أعلاه تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة اكبر من القيمة المحدولة كما يظهر من الجدول (٤) ، وعليه فان الفرضية الصفرية ترفض ، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول : توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) عند اللاجئين الفلسطينيين ما بين مكان إقامتهم (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، والاعتماد على عمالة الأطفال ، كوسيلة للتكيف مع تدني مستوى المعيشة في ظل انتفاضة الأقصى . وهذا يعود بصورة أساسية إلى اختلاف ضغط العوامل الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة ارتفاع نسبة البطالة ، وما نجم عنها من فقدان مصدر الدخل الرئيسي وانتشار الفقر إلى معدلات غير مسبوقة ، مما دفع بعض الأسر إلى زج بعض أطفالها إلى سوق العمل بهدف رفع مستوى دخلها المتناقص والتغلب على تدنيد دخلها .

النتائج

انطلاقاً من نتائج البحث ومناقشتها يمكن استنتاج ما يلي

١- اثر الحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين كان اشد وطأة في الضفة الغربية منه في قطاع غزة على معظم مؤشرات الدراسة .

٢- كلما اشتد الحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني زاد اللاجئون الفلسطينيون من استنزاف مخراتهم للتكيف مع تردّي الأوضاع المعيشية .

- ٣- كلما تردت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة زاد اللاجئون الفلسطينيون من تركيز إنفاقهم على الحاجات الأساسية دون الاهتمام بالكماليات .
- ٤- كلما انخفض أو فقد مصدر الدخل الرئيسي للاجئين زاد الميل لتأجيل دفع فواتير المياه والكهرباء المستحقة .
- ٥- اعتمدت أكثر من نصف أسر اللاجئين الفلسطينيين على المساعدات الإنسانية ، وكانت تمول هذه المساعدات بشكل أكثر لصالح قطاع غزة .
- ٦- ساهم التكافل الاجتماعي بين الأهل والأقارب بشكل فعال في تعزيز صمود اللاجئين اقتصاديا .
- ٧- العودة للعمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي شكل ظاهرة إيجابية لتكيف مع تدني مستوى المعيشة بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى .
- ٨- ظاهرة عمالة الأطفال كانت محدودة بين أسر اللاجئين الفلسطينيين كإحدى وسائل التكيف مع تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية خلال انتفاضة الأقصى .

التوصيات

- بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي
- ١- ضرورة العمل على ربط الإغاثة بالتنمية من خلال تقديم المساعدات والقروض للراغبين والقادرين على إنشاء مشاريع إنتاجية .
- ٢- ضرورة رسم سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة لتعزيز صمود اللاجئين اقتصاديا وبخاصة خلق فرص عمل دائمة .
- ٣- ضرورة العمل على إعادة توزيع المساعدات الإنسانية بعدالة أكثر .
- ٤- العمل على تطوير آليات للحد من ظاهرة تأجيل دفع فواتير المياه والكهرباء المستحقة وبخاصة للقادرين على الدفع دون المساس بجوهر صمود اللاجئين اقتصاديا .
- ٥- ضرورة تعزيز وتطوير سياسة ترشيد وتركيز الإنفاق على الحاجات الأساسية دون الاهتمام بالكماليات ، والحد من استنزاف المدخرات .

- ٦- العمل على رسم سياسات اقتصادية ذات كفاءة تشجع المزيد من العودة للعمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي وتطوير نموذج الاقتصاد المقاوم .
- ٧- ضرورة الابتعاد عن زج الأطفال في سوق العمل .

المراجع العربية

- ١- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسح مراقبة اتجاهات المجتمع الفلسطيني بشأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، أيار (٢٠٠٤) .
- ٢- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الفقر في الأراضي الفلسطينية - رام الله ، (١٩٩٨) .
- ٣- الزرو ، نواف ، اللاجئون الفلسطينيون قضية وطن وشعب . المؤسسة العربية الدولية ، عمان ، (٢٠٠٠)
- ٤- حالة اللاجئين في العالم ١٩٩٥ ، مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، (١٩٩٦)
- ٥- سمارة ، عادل ، اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة . مركز الشرق / العامل للدراسات الثقافية والتنمية ، (١٩٩٩)
- ٦- سيف ، محمود ، حق اللاجئين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي ، وزارة الثقافة الأردنية ، عمان ، (٢٠٠٢)
- ٧- غازيت ، شلومو ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٢ ، (١٩٩٥) ، قضية اللاجئين الفلسطينيين : الحل الدائم من منظور إسرائيلي . بيروت .
- ٨- كوهين ، هليل . الغائبون الحاضرون : اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ . مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، (٢٠٠٣)
- ٩- مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحية - جامعة النجاح الوطنية - نابلس - نيسان ، (٢٠٠٤) .
- ١٠- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية - ماس - المراقب الاقتصادي ، عدد رقم ١٠ ، كانون الأول ، (٢٠٠٣) .
- ١١- مصالحة ، نور ، إسرائيل وسياسة النفي : الصهيونية وسياسة اللاجئين الفلسطينيين . المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، (مدار) - رام الله ، (٢٠٠٣) .

المراجع الاجنبية

- 12- Benny Morris : The birth of the Palestinian refugee problem .1947-1949 . Cambridge Univ. Press. (1987).
- 13-UNRWA.A Brief History 1950-1982 . Vienna ، (1983) .
- 14- UNRWA (1993) Developing the Occupied Territories . World Bank. Vol. VI (June) , Vienn.